



# العامل النحوي دراسة ابستمولوجية

د. سعاد كريدي كنداوي

جامعة القادسية - كلية التربية - قسم اللغة العربية

## المقدمة:

بُني النحو العربي على قواعد شكلية تم استقراؤها من كلام العرب، والقرآن الكريم وقد مهدت هذه القواعد لتكوين هيكلية عامة قام على أساسها ما اصطلح على تسميته العامل النحوي. الذي عُدَّ الركيزة الأساس في دراسة هذا العلم ولم تكن ثمة نظرية فكرية أو مذهب عقدي يجمع المشتغلين بهذا العلم إذ تنوعت مصادر الأفكار وتعددت روافد المذاهب والمعتقدات وهو ما انعكس سلباً على النحو حتى ساد هذا التنوع وطفى على معظم مصطلحات النحو وابوابه وموضوعاته ومن ثمَّ استعيرت المصطلحات والتقسيمات المنطقية والفلسفية الى النحو وأصبح النحو محكوماً بمسلمات لا علاقة له بها سوى انها انعكاس فكري للمشتغلين به.

وانطلاقاً من هذا راح البحث يتلمس الروافد الفكرية التي ساهمت بشكل كبير في تكوين وبلورة نظرية العامل، متتبِعاً جذورها عند-الخليل وسيبويه- اللذين مثلاً الفهم الصحيح لواقع اللغة إذ لم يكن فهمهم مشوباً بتأثيرات خارجة عن اللغة، ولعل هذا الفهم كان نابعاً من ادراكهم لخصوصية اللغة، صحيح ان اللغة ظاهرة اجتماعية أو أنها كائن حي كما يُعبر عنها. والكائن الحي يتأثر ويؤثر بما حوله، إلا أن هذا التأثير أو التأثر لا يعني التبعية، فاللغة لها خصوصيتها التي يجب أن تعامل على أساسها ومن ثمَّ لا بد أن تنبني مصطلحات اللغة وقواعدها على هذا الأساس.

فالممتنع للمراحل التي مر بها تأسيس النحو يجد أن هذا العلم ما انفك يتأثر بغيره من العلوم ولا سيما بعد سيادة سلطان الفلسفة والمنطق وعلم الكلام، وما تناوله البحث يعد شاهداً ودليلاً على ما نقول.

فالمقول ان العامل فهم على أشكال أربعة\*..

مثل الأول منها الخليل وسيبويه وقد شكّل العامل عندهما عنصر بناء وربط لعناصر التركيب داخل الجملة ومن هنا فهو مكون داخل في عناصر التركيب وليس خارجاً عن هذه العناصر. ولا شك في ان هذا الفهم يمثل الفهم الصافي النقي للعامل قبل ان يُخلط بمفاهيم وافكار لا علاقة للغة بها.

\* وقد أقتضت طبيعة البحث ان يدمج بين الفهمين الاول والثاني لتداخلهما وصعوبة الفصل بينهما فكان العنوان الخليل وسيبويه ومن تلاهما من النحاة.

ومثل الفهم الثاني عامة النحاة الخالفين للخليل سيبويه ولا سيما اصحاب المتون والشروح والحواشي الذين ظهرت عندهم افكار ورؤى كانت في مجملها بعيدة عن الأسس التي وضعها الخليل وسيبويه فلم يعد العامل عندهم عنصر بناء وربط، وإنما تحول الى شيء منتج خارج عن التركيب وللأسف كُتبت السيادة لهذا الفهم على حساب السابق ولا شك في ان تيارات ومذاهب كثيرة أسهمت في تغذية هذا الفهم وتكوينه.

وإذا جاز لنا أن نعدّ رأي ابن جني في العامل اتجاهًا مستقلاً فهو إذن الممثل الثالث لفهم العامل: وهو رأي قائم في جملة على فهم عقدي غريب عن الفهم الصحيح للعامل، فالعامل في نظره هو المتكلم لا أحد غيره وقد ساد هذا الفهم عند المعتزلة فيما يتعلق بخلق الافعال. إذ إنهم أرادوا أن ينزهوا الذات الالهية عن القبائح فنسبوا الأفعال الى العباد، وبدافع من الايمان بهذا المعتقد حاول ابن جني على خجل نقله الى النحو فكان مجال تطبيقه العامل النحوي.

اما الفهم الرابع فيمثله صراحة ابن مضاء القرطبي الذي حاول أن يجد لنفسه طريقاً غير سالك الى ما توصل إليه النحاة المشاركة في قضية العامل، فكان الرد عنوان فهمه الذي لم يكتب له النجاح في زمانه، الى ان بُعث وفحص ومحص في زمن غيره وهذا ما سيتضح لاحقاً إن شاء الله.

أولاً: الخليل (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ومن تلاهما من النحاة:

قام النحو العربي على اساس نظرية العامل، وقد استحكمت هذه النظرية على اصول النحو، وابوابه، وتقسيماته. منذ نشأته وإن كانت في بدايتها يسيرة غير مكتملة الاصول ولا منتظمة الملامح اذ ذكر سيبويه في مقدمة كتابه ما يدل على انه يأخذ بهذه النظرية، بل ويوجه الكثير من الابواب النحوية بموجبها، قال: هذا باب مجاري اواخر الكلم من العربية ((وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجرم، والفتح والضم والكسر والوقف..... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرباً من هذه الاربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها الا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث

ذلك فيه من العوامل، والتي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الاعراب<sup>(1)</sup>.

فلكل عامل من العوامل - سواء اللفظية أم المعنوية - حركة من حركات الاعراب في حرف الاعراب وهو الحرف الاخير من الكلمة المعربة - سواء أكانت الكلمة اسماً أم فعلاً معرباً.

وهذا النص يدعونا للتساؤل عن حقيقة موقف سيبويه من العامل، وعن الأثر الذي يتركه العامل فيما بعده.

وللاجابة عن هذين التساؤلين. لا بد من معرفة مفهوم العامل عند المتقدمين عليه - أعني الخليل -.

فالعامل عند الخليل - هو المشتغل بالطين، وجمعه عمّلة وهم الذين يعملون بأيديهم ضروباً من العمل حفرّاً وطيناً. جاء في العين: ((عمل عملاً فهو عامل واعتمل لنفسه: عمل لنفسه.... والعمّالة أجر ما عمل لك، والعمّلة: الذين يعملون بأيديهم ضروباً من العمل حفرّاً وطيناً واعملت المطي اتعبتها وفلان يعمل رأيه ورمحه وكلامه ونحوه عمل به والبناء يستعمل اللبن إذا بنى به بناءً<sup>(2)</sup>)).

ولنا على نص الخليل ملحظان، الأول: انه يميل الى جعل العمل مساوياً للانشاء والتكوين والبناء والتأسيس وبهذا يكون مفهوم العامل عنده مفهوم تكوين وانشاء واستدعاء: ((فكما ان وضع اللبنة الاولى الاساس سيكون مكاناً تحل فيه اللبنة الثانية (تلك المبنية على الأولى) بالتلازم فكذلك بناء الجملة فإن وجود المبنى اسماً او فعلاً سيكون مجالاً تشغله مقولة (المبنى عليه)<sup>(3)</sup>)).

والآخر: إنه نظر الى المصطلح وما اشتق منه نظرة واقعية، فمادة العمل هي اللبن والذي يقوم بالعمل هو العامل -الإنسان-، والعمّالة الأجر الذي يأخذه العامل نظير عمله، وجمع العامل العمّلة. وهم يعملون ضروباً من العمل حفرّاً أو طيناً، وإذا اتعبت المطي فانت اعملتها لأن العمل يقتضي بذل جهد ومشقة وكذا إذا اعملت رأيك واجهدت ففكرك فالعمل قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً. إلا أنه بالضرورة يتطلب جهداً. كل هذه الأمور تؤكد واقعية المصطلح عند الخليل كما كانت مصطلحاته واقعية

(1) الكتاب: ١٣/١.

(2) العين: ١٥٤/٢.

(3) المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: ١٠.

في علوم أخرى غير النحو واعني علم العروض كالوتد، والصدر، والعجر، وقد شارك سيبويه شيخه الفهم نفسه فقد تصور العمل النحوي في ضوء دلالاته اللغوية فالعامل عنده عنصر بناء وتكوين من هنا فهو شيء من داخل الجملة لا خارجاً عنها كما تصوره بعضهم. وهو عنصر مشارك وفاعل في تكوين الجملة نحويّاً ولا ينماز عن بقية عناصرها إلا بأنه العنصر المؤسس والمكون والمستدعي لبقية عناصرها ولا يكون تأسيس الجملة إلا به ووجوده بالضرورة يستدعي وجود عناصر معمولة تختلف كما تبعاً لاختلافه فهي محدودة إن كان المؤسس اسماً وتتسع إذا كان فعلاً.

وفي ضوء هذا الفهم وجه سيبويه الكثير من الابواب النحوية في كتابه جاء في الكتاب: ((هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل، قُدم أو اخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: (ضربت زيداً) وهو الحد، لأنك تريد ان تعمله وتحمل عليه الاسم))<sup>(1)</sup>.

ومما ورد في هذا المعنى قوله: ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق فهو في موضع هذا الذي بُني على الاول وارتفع به، فإنما قلت: عبد الله فبنيته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء))<sup>(2)</sup>.

وقال في موضع آخر: ((هذا باب الامر والنهي، والامر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل، ويبني على الفعل))<sup>(3)</sup>.

فالمبتدأ عنده انما ابتدئ به ليبني عليه كلام متم لمعناه هو الخبر والرفع لازم لهما لانه ثان، لاول قال: ((فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع))<sup>(4)</sup>. وقال مبيناً نوع الخبر: ((واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو او يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ))<sup>(5)</sup>. وتتضح العلاقة بين المبتدأ وخبره حين يُعبر عنهما بالمسند والمسند اليه قال: ((فالابتداء لا يكون الا بمبني عليه فالمبتدأ الاول والمبني

(1) الكتاب: ٨٠/١.

(2) نفسه: ٨١/١.

(3) الكتاب: ١٣٧/١.

(4) الكتاب: ١٢٦/٢.

(5) المصدر نفسه: ١٢٦/٢ - ١٢٧.

ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه<sup>(6)</sup>. وقال موضحاً عمل المبتدأ في ما بعده: ((هذا عبد الله معروفاً فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه او يبنى على ما قبله فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه<sup>(7)</sup>). فالمادة اللغوية للاسناد تشير الى أنه بمعنى الصعود والارتفاع فالسند: ((ما ارتفع من الارض في قُبَل الجبل او الوادي والجمع أسناد..... وكل شيء اسندت اليه شيئاً فهو مسند وقد سند الى الشيء يسند سنوداً... وما يسند إليه يسمى مسنداً<sup>(1)</sup>)).

فمصطلح البناء وما اشتق منه واضح في نصوص سيبويه (بناء، مبني، بنيت، انبنى، يبنى) وهذا يُظهر بوضوح لا لبس فيه أن سيبويه كان ينظر للعامل على أنه عنصر بناء يُربط من خلاله بين عناصر الجملة. من ثمّ فهو شيء من داخل الجملة لا من خارجها يؤتى به ليوضح العلاقة بين الالفاظ داخل التركيب لا محدث للعلامة الاعرابية حسب ما أشيع عنه في كتب الخالفين لسيبويه لذا يمكن القول: ((إن جوهر نظرية العامل هو ما يسمى بالقرائن النحوية وأن العامل في نقائه الفطري فهم صحيح لعلائق التركيب<sup>(2)</sup>). وتحديد وظيفته في التعبير يقتضي الاعراب فهو عنصر مساعد ومؤيد وليس منتماً حقيقياً أو مؤثراً طبيعياً<sup>(3)</sup>.

فسيبويه ومن قبله الخليل كانا يدركان حقيقة الفرق بين الدرس اللغوي وطبيعة الدراسات الكلامية والمنطقية والفلسفية التي كان للعامل فيها فهم مغاير لفهم النحاة. لذا حاولا أن يجدا تفسيراً للعامل يكون قريباً من روح اللغة وطبيعة الناطقين بها بعيداً عن التأثيرات الخارجة عنها.

ولنا أن نتساءل ونحن بصدد الحديث عن الخليل وسيبويه -رحمهما الله- هل استمر هذا الفهم اللغوي الخالص للعامل وما يتركه من تأثير في الجملة عند الخالفين لهما من النحاة، والجواب قطعاً يكون نفياً، لأن هذا الفهم الذي نبع من طبيعة اللغة قد اصابه الانحراف والتشويش وحُمِلت نصوص الكتاب أكثر مما تحتمل كما ان بعض

(6) المصدر نفسه: ١٢٦/٢.

(7) الكتاب: ٧٨/٢.

(1) اللسان: ٢٢٠/٣، ويُنظر: اساس البلاغة: ٣١٠.

(2) العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث: محمد حماسة: ١٧١.

(3) ينظر مشكلة العامل النحوي فخر الدين قباوة: ١٢٧.

النصوص أُسيء فهمها وبنيت عليها شروح لم تكن لو قُرأت تلك النصوص في ضوء الفهم السيبيويهي الصحيح فـ((فكرة العامل عند سيبيويه ليست هي نفسها عند سائر النحويين ممن جاء بعده فقد خالف هؤلاء النحويون منهج سيبيويه في العامل، فإذا كان العامل عند سيبيويه عنصراً مسؤولاً عن الربط بين عناصر الجملة فانه قد أصبح في السائد من تصور النحويين المحدث للعلامة الاعرابية))<sup>(4)</sup>.

وأصبح العامل خاضعاً لتفسيرات فلسفية امتزجت بالفهم اللغوي. فأخذ العامل والمعمول يقتربان في معناه من (العلة والمعلول) وهما مصطلحان فلسفيان فكما ان لكل معمول عاملاً فإن لكل معمول علة، لذا كان العامل الفلسفي متقدماً على غيره من العوامل عند الدارسين لانه شاع وانتشر في كتب النحاة ومصنفاتهم قبل غيره. يقول الدكتور المخزومي في العامل الفلسفي: ((وهو العامل الذي اقتبس النحاة من كلام المتكلمين في العلة وقد بدأ البصريون كلامهم فيه لان منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذ ذاك فاقتبس منه الدارسون منهجهم))<sup>(1)</sup>.

وقد وقفت وراء هذه الموجة التي سادت الدراسات النحوية أسباب عدة. لعل من اهمها كما صرح الدكتور المخزومي هو سيادة منهج المتكلمين انذاك ولا أحد ينكر تأثير العلوم بعضها ببعض فالتلاقح بين العلوم المختلفة نتيجة طبيعية تفرضها نوااميس الكون وطبيعة الحياة ناهيك بأن جُلَّ المشتغلين بالنحو كان لهم اطلاع واسع بهذه العلوم او كانوا من المشتغلين بها ((فأراد النحاة ان يكون لموضوع دراستهم مثل ما لموضوعات المنطق واصول الفقه من تعريفات، فلم يكادوا يتركون موضوعاً بدون ان يحدوه حداً منطقياً جامعاً مانعاً))<sup>(2)</sup>.

وقد شكل اندفاع الدارسين الى الاستفادة من الفلسفة، والمنطق اليونانيين عاملاً مهماً في تأثر النحو بالفلسفة فانتهت دراسة العامل الى ان يُضفي عليها صفة العلة الفلسفية ومن هنا انتهت دراسة النحو الى ما انتهت اليه من جذب وجمود<sup>(3)</sup> وقد تحدث د. حماسة عن نشأة العامل وما اصابه من انحراف مجملاً اسباب انحرافه بقوله: ((وليسست العوامل في اول امرها الا ملاحظة تضام اجزاء الكلام بعضها الى

(4) نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبيويه: ١٦١.

(1) مدرسة الكوفة: ٢٦٠.

(2) قضايا نحوية د. المخزومي: ١٢٠.

(3) ينظر: دلالة الاعراب: بتول قاسم: ٦٩، وينظر مدرسة الكوفة: ٢٧٤.

بعض والتعليق فيها أو ارتباط الوظائف غير ان تقدم الزمن وطول العهد بالدراسة النحوية والتخصص فيها، وإرادة الاستمرار لها، وتيارات الثقافة الوافدة، وتطور العلوم الأخرى، هذه كلها أدت إلى الابتعاد عن الغاية الأولى لنشأة النحو وأصبحت دراسة النحو نفسها هدفاً وغاية فوجدت نظرية العامل مع بقية المسائل النحوية من التفريع العقلي والتشعب في البحث ما أدى بالعامل إلى ما صار إليه<sup>(4)</sup>.

وقد ذهب الكثير من الباحثين إلى أن الانحراف الذي أصاب فهم العامل، ما يترتب عليه من عمل كان بسبب التأثير بالعلوم الأخرى متجاهلين بقية الأسباب التي أثبتتها د. حماسة.

فمبدأ العلية وهو من مبادئ المنطق هو الذي حكم النحو العربي طويلاً: ((ذلك لأن العلة هي الدعامة التي يقوم عليها القياس النحوي والمنطق وما نظرية العامل النحوية إلا وليدة مبدأ العلية الفلسفي))<sup>(1)</sup>.

ويرى المرحوم إبراهيم مصطفى أن العامل أثر من أثار الفلسفة الكلامية قال متحدثاً عن العامل: ((والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبية على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم))<sup>(2)</sup> وقد ارتضى د. المخزومي هذا الرأي وأخذ به.

وقد رأى بعض الباحثين أن إيغال النحاة ومبالغتهم في الأخذ بالعامل الذي أفضى إلى احتكامهم له في أغلب أبواب النحو وتقسيماته؛ راجع إلى التأثر بالفلسفة التي كانت شائعة بين المتأخرين منهم<sup>(3)</sup>.

إذن أدت هذه الأسباب الآتفة الذكر مجتمعة إلى فساد نظرية العامل وانحرافها عن مسارها الصحيح الذي رسمه الأوائل لها. فأرتباط العامل بالعلامة الاعرابية أدى إلى تفرغه من إبعاده اللغوية التي كان منطوياً عليها وبدل أن يهتم النحاة بدراسة التأثيرات التي ينتجها العامل داخل التركيب أصبحوا يهتمون بدراسته على أنه عنصر خلق واحداث وكسب، وأنه يؤثر كما تؤثر المؤثرات التي تؤثر بنفسها وقد قسمت العوامل وفق هذا الفهم على قسمين منظورة وغير منظورة فإذا ظهر العامل ظهر

(4) العلامة الاعرابية: ١٦٧.

(1) في اللغة والادب: ٥٠.

(2) أحياء النحو: ٣١.

(3) ينظر البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار عمر: ١٤٧، والعلامة الاعرابية: ١٦٨.



المعمول، وإذا لم يظهر العامل تحايل النحاة على إيجاده أو تقديره حسب ما يقتضيه الكلام فكان تقسيم آخر للعوامل وهي اللفظية والمعنوية. فاللفظية ما ظهر لها وجود في الخط واللفظ والمعنوية ما غابت وظهر أثرها دون أن تظهر خطأ ويبدو أن غياب العامل في ما كان معنوياً قد شغل بالهم كثيراً فراحوا يتلمسون الحجج لوجوده فكانت في أغلبها بعيدة عن روح اللغة قريبة من علل الفلاسفة.

فالعامل عندهم لا بد أن يكون موجوداً لأنه هو محدث العمل ومن هنا لا بد من ظهوره لأن: ((العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي على طلبه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم))<sup>(4)</sup>.

لكن المسألة اختلفت مع رافع المبتدأ والفعل المضارع وغيرهما مما عملت فيه العوامل المعنوية وقد حاول بعضهم التخلص من حدة هذا الفهم للعوامل فجعل العامل علامة أو اشارة على العمل وبذلك نفى حقيقة العمل عنه جاء في كتاب العلل للوراق (ت ٣٨١ هـ) في حديث عن رافع المبتدأ: ((فإن قال قائل: لم استحق المبتدأ الرفع وبأي شيء رفع؟ فالجواب في ذلك: أن الرفع له التعرية من العوامل وليست بلفظ، فالجواب في ذلك أن العوامل اللفظية إنما هي علامة قد تكون بحدوث الشيء وعدمه))<sup>(1)</sup>.

فكان تفسير ذلك أن جعلوا العوامل اللفظية علامات مرة وأمارات أخرى: ((الا ترى أن ثوبين أبيضين متساوين لو اردنا أن نفصل بينهما فسودنا احدهما لكان المسود منفصلاً من الآخر والآخر منفصلاً منه، وإن لم تكن فيه علامة، فكذلك عدم العامل علامة ايضاً))<sup>(2)</sup>.

وممن تبناوا هذا الرأي الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) فالعوامل اللفظية عنده ليست مؤثرة في معمولاتها حقيقة وقد افاض بالحديث عن هذا في رافع المبتدأ قال فإن قيل: ((فلم جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي امارات وعلامات فإذا ثبت أن

(4) رصف المباني/ المالقي: ١٨٩.

(1) العلل في النحو: ١٣٥.

(2) العلل في النحو: ١٣٥ - ١٣٦.

العوامل في محل الاجماع إنما هي امارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم التي كما تكون بوجود الشيء<sup>(3)</sup>.

وزاد الامر وضوحاً في كتابه الانصاف حين سلب صفة التأثير عن العوامل قائلاً: ((لأنها ليست مؤثرة حسية كالأحراق للنار والاغراق للماء والقطع للسيف وانما هي امارات ودلالات))<sup>(4)</sup>.

ولم ترق هذه الفكرة ابن يعيش الذي رفض ان يكون العامل في المبتدأ هو التعري عن العوامل اللفظية مستنداً الى فكرة عدم غير الموجب للعمل فالامر عنده ((أن التعري لا يصح ان يكون سبباً ولا جزءاً من السبب وذلك لان العوامل توجب عملاً والعدم لا يوجب عملاً إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة عدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة))<sup>(5)</sup>.

ورجح ان يكون رافع المبتدأ هو: ((الاهتمام بالاسم وجعله اولاً لثان كان خبراً والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به))<sup>(6)</sup>.

وهذا الفهم للعامل في المبتدأ يختلف تماماً عن الفهم الذي ورثناه عن سيبيويه في كتابه فهو يرى -كما تظهر نصوص الكتاب- ان الاسماء مشتملة على مظهر اعرابي قبل ان تدخل في البنية النحوية وهو الرفع. قال: ((واعلم ان الاسم اول احواله الابتداء وانما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ..... فالمبتدأ اول جزء كما كان الواحد اول العدد والنكرة قبل المعرفة))<sup>(1)</sup> وهذا النص قاد الى تصور ما يعرف بـ(ظاهرة اعرابية قبلية) ((في الاسماء تكون فيها قبل دخولها في البنية النحوية وقبل تعرضها للعوامل المختلفة.... فالاسماء كانت مشتملة على مظهر اعرابي وهو (اصل) فيها قبل ان تدخل في البنية النحوية وهو الرفع، وهو عنده ان لا يكون العامل داخل على تلك الاسماء بل سمة مقولية اصيلة فيها))<sup>(2)</sup>.

وعلى هذه القبليّة بنى تصور رفع الفعل المضارع. فالمضارع مرفوع لانه ضارع الاسماء وهذه المضارعة او المشابهة بغض النظر عن كونها تخص الزمن او

(3) اسرار العربية: ٦٨ - ٦٩.

(4) الانصاف: ٤٦ / ١.

(5) شرح المفصل: ٨٤ / ١.

(6) نفسه: ٨٥ / ١.

(1) الكتاب: ٢٣ / ١ - ٢٤.

(2) المفهوم التكويني للعامل النحوي: ٧.

الاعراب هي التي منحته الرفع قال: ((وانما ضارعت اسماء الفاعلين أنك تقول إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى))<sup>(3)</sup>.

وبهذا شارك الفعل المضارع الاسم في سمة (قبلية الاعراب) التي تمثلت بالرفع جاء في الكتاب: ((هذا باب وجه دخول الرفع على هذه الأفعال المضارعة للاسماء، أعلم انها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرورا أو منصوب فإنها مرتفعة وكنونتها في هذه المواضع الزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها))<sup>(4)</sup>.

ونص سيبويه يشير الى ان الفعل المضارع شارك المبتدأ في حالة الرفع بغير عامل لفظي ويريد به العامل المعنوي ممثلاً بالابتداء مع المبتدأ. وبوقوع الفعل المضارع موقع الاسم في المضارع ومنزلته منزلة الابتداء. وقد شرح ابو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) هذا النص بقوله: ((ووقوعه موقع الاسم عامل غير لفظي، ومنزلته منزلة الابتداء في أنه عامل غير لفظي لا في انه يرتفع بالابتداء، والفعل مرفوع سواء كان الاسم الذي وقع الفعل موقعه مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً؛ لان وقوعه هذا الموقع هو الرافع له. ولو كان اعراب الفعل يتبع اعراب الاسم الذي وقع موقعه صار عامل الاسم عامله وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، وعامل الفعل لا يعمل في الاسم))<sup>(1)</sup>.

فالاختصاص هو الذي يكسب العامل العمل. وبزوال الاختصاص يبطل العمل. وقد وضع سيبويه هذه العلة -أي الاختصاص- بقوله: ((وعلته: أن ما عمل في الاسماء لا يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الاسماء كما ان ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الاسماء. وكنونتها في موضع الاسماء ترفع كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ))<sup>(2)</sup> وهذا يعني اشتراك المبتدأ والفعل المضارع في كونهما رفعا بعامل غير لفظي لكنهما اختلفا في سبب الرفع فالاول مرتفع بالابتداء اما الثاني

(3) الكتاب: ١٤/١.

(4) الكتاب: ٩-١٠/٣.

(1) شرح السيرافي: ٢٠١/٣.

(2) الكتاب: ١٠/٣.

فمرتفع لوقوعه موقع الاسم المرفوع وليس مرتفعاً بالابتداء لان ذلك يؤدي الى زوال علة الاختصاص التي بموجبها عملت العوامل المعنوية واللفظية على حد سواء. ((وإذا تم لنا الاقرار بتلك القبليّة الاعرابية<sup>(3)</sup>، فإن ذلك دل على أن ما اصطلح عليه بالعوامل المعنوية إنما هو اختراع متأخر عن عصر سيبويه او هو تعديل فلسفي اجراه نحاة متأخرون عنه صرفوا عن تلك القبليّة فأخرجوا نظرية العامل السيبويهية من مجالها اللغوي الذي يعنى بالعمل بوصفه البنية الى مجال فلسفي يعنى بالعلة والمعلول<sup>(4)</sup>)).

مما تقدم يتضح لنا ان انحرافاً واضحاً قد حصل عند النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه في فهم ماهية العامل وذلك الانحراف الذي أفضى إلى حصول قصور في فهم عمل العامل فتحول العامل لديهم من عنصر ربط وتكوين الى جالب للعلامة الاعرابية ومحدث لها وقسمت العوامل على حسب هذا الفهم وكثرت وطال الحديث عنها وانقسموا تجاهها الى مؤيد ومعارض ((فكان نظرية العامل قد اخذت بعد سيبويه طريقاً اخرى واعيدت صياغتها في منهجية جديدة خرجت بها من حقلها اللغوي الى حقل فلسفي ينزع الى ان يكون النحو ضرباً من المماحكة العقلية او المناقشة المنطقية ولم نجد في العامل سوى وظيفة واحدة هي (الاثر) فإذا وجدت أثراً ولم نجد له عاملاً سابقاً عليه احتالت لنفسها في ان تجد عاملاً معنوياً اوجد ذلك الاثر<sup>(1)</sup>)).

وذلك لم يكن لولا تأثر النحاة والمشتغلين في النحو بعلوم اخرى خارجة عن طبيعة اللغة والنحو مثل الفلسفة والمنطق وعلمي الكلام واصول الفقه التي ظهرت اثارها واضحة في مصطلحات النحو وابوابه وتقسيماته وهو ما ادى الى صعوبة النحو ووعورته ونفور المتعلمين منه.

ثانياً: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) :-

(3) الأخذ بقبليّة الإعراب (الرفع) يعين الدارس على فهم العامل في المبتدأ ورافع الفعل المضارع حين يجعل الاصل فيهما الرفع قبل الدخول في تركيب نحوي شمولي معين لكنه يعجز عن ان يوفر تفسيراً مقتنعاً للعامل في بقية المعمولات التي جعل النحاة العامل فيها معنوياً كـ(الصفة، والصرف، والخلاف) وغيرها.

(4) المفهوم التكويني للعامل النحوي: ٧.

(1) المفهوم التكويني للعامل النحوي: ٨.

ساد عند كثير من الدارسين أن ابن جني يرفض الأخذ بالعامل النحوي كما جاء عند سيبويه ومن تلاه من النحاة، لكنه لا ينكر وجود العامل في اللغة إذ إن العامل عنده غير العامل عند النحاة فعامله المتكلم<sup>(2)</sup> وهو الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم ولا دخل للألفاظ بذلك ومن ثم فهو الذي يحدث الأثر في أواخر الكلم في الجملة.

وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بنص يتيم ذكره ابن جني في كتابه الخصائص جاء فيه ((وانما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الامر وعليه صفة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا؛ لفظي ومعنوي لما ظهرت اثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ الى اللفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ وهذا واضح))<sup>(3)</sup>.

وقبل أن نتبين الاصل الفكري الذي صدر عنه هذا القول وان كان بيّناً واضحاً لا بد من الاشارة الى أن جل المصادر النحوية التي تحدثت عن العوامل نسبت هذا القول لابن جني دون غيره حتى عدّ ابن جني رائد القول بالعامل (الإنساني) أو المتكلم.

غير أننا وجدنا في كتاب العلل في النحو لابي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق ( ٣٨١ هـ) نصاً نسب مثل هذا القول فيه لابي اسحاق الزجاج (ت ٣١٠ هـ) جاء فيه: ((وأما ابو اسحاق الزجاج فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الاخبار، قال: لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ))<sup>(1)</sup>.

(2) وقد تابعه على هذا الرأي العلامة الرضي الاسترأبادي فالرضي يرى ان الموجد ((لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحطها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها فلهذا سميت الآلات عوامل)) شرح الرضي على الكافية: ١٨/١-٢٢.

(3) الخصائص: ١١٠/١-١١١.

(1) العلل في النحو: ١٣٥.

وقد ردَّ الوراق هذا القول بدعوى ((أنه لو كان الامر كما رتبته ابو اسحاق لما جاز ان ينتصب الاسم بدخول عامل عليه؛ لان دخول العامل لا يفيد معنى الحديث عن الاسم، فلو كان ذلك المعنى عاملاً لما جاز ان يدخل عامل وهو باق))<sup>(2)</sup>.

والملاحظ على هذا النص أن الزجاج قد اقتصر في حديثه - جعل المتكلم هو العامل - على رافع المبتدأ اما ابن جني فقد توسع في مقولته إذ شملت العوامل اللفظية منها والمعنوية لكن الاصل واحد عندهما وهو المتكلم. ولا يبعد ان يكون ابن جني قد اخذ مقولة الزجاج هذه ووسعها لتشمل العوامل كلها.

ومهما يكن الامر فنحن لا نريد أن نأصل لهذا الرأي بقدر ما يهمننا الرأي نفسه مع تحديد الاصل او الرافد الفكري لهذا الرأي.

والنص في ظاهره يكشف اعتزالية واضحة لصاحبه او ممن تبناه ولتسليط الضوء على المعتزلة وما يحملون من اراء ومعتقدات نقول بما قالت به كتب تأريخ الفرق الاسلامية فالمعتزلة فرقة ظهرت ايام خلافة بني أمية وتعد إحدى الفرق الاسلامية الخمس الكبرى<sup>(3)</sup>.

يقول السيد الشريف الجرجاني في شرح الموقف دُعي المعتزلة، قدريّة: ((لأنهم ينسبون اعمال العبد الى القدر، أي قدرة الانسان وهذا القول انما هو نابع من الاصول الخمسة التي تتفق عليها فرق المعتزلة ومنها العدل: فالعدل عندهم يعني. ان الله لا يحب الشر والفساد ولا يخلق افعال العباد، بل العباد يخلقون افعالهم، ولذلك فهم المسؤولون عن أعمالهم وأفعالهم، والاوامر الالهية لمصلحة الخلق ونواهيها لمنع الفساد والاعمال غير الصالحة))<sup>(4)</sup>.

ويرى القدريّة: ((أن زمام الأمور بأيدينا والطاعة والمعصية والخير والشر من فعل العبد، لا من فعل القضاء او القدر ولا من فعل شخص اخر ولا شغل لاراده الله - جل وعلا- ومشينته بافعالنا وإلا لماذا يكون الانسان رهين عمله))<sup>(1)</sup>.

وقد استدلوا على صحة معتقدهم بنصوص من الكتاب والسنة منها قوله تعالى: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾<sup>(2)</sup>.

(2) العلل: ١٣٦.

(3) ينظر: موسوعة الفرق الاسلامية: ٤٧٥.

(4) المصدر نفسه: ٤٧٦.

(1) ينظر: موسوعة الفرق الاسلامية: ٢١٣.

ولقب اصحاب هذه المقالة ايضاً باصحاب العدل والتوحيد فضلاً عن القدرية والعدلية. جاء في الملل والنحل للشهرستاني: ((وهؤلاء اتفقوا على ان العبد قادر خالق لا فعالة خيره وشره مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة والرب تعالى منزه ان يضاف اليه شر وظلم وفعل هو كفر ومعصية، لانه لو خلق الظلم لكان ظالماً كما لو خلق العدل لكان عادلاً))<sup>(3)</sup> وممن سلك هذا المسلك من فرق المعتزلة الواصلية وهم جماعة واصل بن عطاء إذ قرر ((واصل بن عطاء هذه القاعدة اكثر ما كان يقرر قاعدة الصفات فقال: ان الباري حكيم عارف. لا يجوز ان يضاف اليه شر ولا ظلم ولا يجوز ان يريد من العباد خلاف ما يأمر ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه فالعبد هو الفاعل للخير او الشر والايمان والكفر والطاعة والمعصية وهو المجازي على فعله والله تعالى اقدر على ذلك كله وافعال العباد محصورة في الحركات والسكنات والاعتمادات، والنظر، والعلم قال: ويستحيل ان يخاطب العقل بافعال وهو لا يمكنه ان يفعل وهو يحس من نفسه الاقتدار والفعل))<sup>(4)</sup>.

ويبدو ان هذه الفرقة قد غالت كثيراً فيما ذهب اليه من تحكيم العقل الانساني في خلق الافعال ونفي ان يكون هناك موجه اخر للعمل الانساني غير الانسان فالانسان له قدرة واختيار في افعاله وهذه القدرة مؤثرة في ظهور افعاله فيكون الانسان قادراً ان يوجه قدرته كيفما شاء بإرادة الله وقدرته -جل وعلا- فلا قدرة للانسان ولا استطاعة دون قدرة الله ((فالعمل الانساني الارادي التقاء قدرات وارادات بين الله والانسان دون تناف بين قدرة الله وقدره الانسان وبين ارادة الله وارادة الانسان ايضاً))<sup>(5)</sup>.

والمقصود بالعمل الارادي ما كان للانسان قدرة واستطاعة وارادة على القيام به خلاف العمل غير الارادي لان ذلك تنتفي معه القدرة والاستطاعة فهو خاص به جل وعلا وبعد هذا الحديث عن المعتزلة وما يحملون من معتقدات وافكار اخترنا منها ما يخص الحديث وهو قضية خلق الافعال تبين لنا الرافد الفكري الذي غذى مثل

(2) المدثر: ٣٨.

(3) الملل والنحل: ٥٧/١.

(4) نفسه: ٦١/١ وينظر الفرق الاسلامية ذيل كتاب شرح المواقف للكرماني: ٦.

(5) تقويم الفكر النحوي: ٢٤١.

هذه المقولات التي نادى بها الزجاج قبل ابن جني<sup>(1)</sup> فالمعتزلي ينفي ان يكون للقضاء والقدر دخل في تكوين افعال العباد فالعبد وحده قادر على خلق افعاله خيرها وشرها وما يترتب عليها من الايمان والمعصية والطاعة والكفر.

وهذا يلتقي مع المتكلم الذي يراه الزجاج وابن جني قادراً على إحداث التغييرات المطلوبة في الكلام من رفع ونصب وجر وجزم ومن ثم سلب الالفاظ القدرة على احداث مثل هذه التغييرات لانها في نظر المعتزلي عاجزة عن احداثها فهما ينفيان قدرة الالفاظ كما نفي دور القضاء والقدر ((ولعلك تتلمس في هذه النظرية إذا اخذت كامل ابعادها تطرفاً في تمثيل نزعة الاعتزال وتحقيقاً للقدرية التي تجعل للانسان حرية العمل مطلقة وترد اليها ظواهر الاحداث في جميع مجالات الحياة حتى التعبير اللغوي المقنن))<sup>(2)</sup> ومن المنصف هنا ان نذكر ان ابن جني وان ظهر في نصه الانف الذكر انه لا يأخذ بمقالة النحاة في العامل إلا انه وفي موضع كثيرة في كتبه المختلفة ظهر موافقاً لهم فهو لم يخرج ((عن مألوف النحاة في نظرية العامل النحوي في معالجته للنصوص او في تناوله للاوجه الاعرابية المختلفة في كتبه المتعددة))<sup>(3)</sup>. حتى أنه صرح بالعامل مدركاً ما له من اثر في توجيه النصوص المختلفة جاء في المحتسب في توجيه قراءة ((من بعد إكراهه لهن غفور رحيم))<sup>(4)</sup>.

قال ابو الفتح: ((اللام في (لهن) متعلقة (بغفور) لانه ادنى اليها... فإذا قالت: فإذا كانت اللام في (لهن) متعلقة بـ(رحيم) وانما يجوز ان يقع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل افتقداً رحيماً على غفور وهو تابع له))<sup>(5)</sup>. وقال معقباً: ((فإن جعلت (رحيم) صفة لـ(غفور) لم يجز تعلق في (لهن) بنفس (رحيم) لامتناع تقديم الصفة على موصوفها.... لانه انما يجوز ان يقع المعمول بحيث يجوز ان يقع العامل فيه))<sup>(6)</sup>.

(1) ثبت في اكثر من مصدر قديم وحديث ان ابن جني كان معتزلياً قال السيوطي: ((كان هو وشيخه ابو علي الفارسي معتزليين)) المزهري: ١/٤٤، كما وثبت د. فاضل السامرائي بادلة قاطعة اعتزاله قال: ((من الثابت ان ابن جني كان معتزلياً تتردد اراؤه في الاعتزال في كتبه وتطبع بحثه احياناً)) ابن جني النحوي: ٥٢.

(2) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: ١٠٠.

(3) العلامة الاعرابية بين القديم والحديث: ١٧٠.

(4) النور: ٣٣.

(5) المحتسب: ١٠٨/٢.



ومثله ما ذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿أَنْ لَعْنَهُ اللَّهُ﴾<sup>(1)</sup> و﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾<sup>(2)</sup> قال: ((وسبب ذلك ان اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال بالمعمول فيه، واتصال المفتوحة باسمها وخبرها اتصالان: احدهما اتصال العامل بمعموله والآخر اتصال الصلة بالموصول))<sup>(3)</sup>.

مما تقدم يتضح لنا أن ابن جني قد ساير النحاة في مقولتهم بالعامل. فالعوامل عنده لفظية ومعنوية وتعمل ظاهرة ومحذوفة، مثقلة ومخففة.

ومما عمل فيه العامل محذوفاً ما ذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَم ضَحْكَاً مِنْ قَوْلِهَا﴾<sup>(4)</sup> قال: (( (ضحكاً) منصوب على المصدر بفعل محذوف يدل عليه تبسم كأنه قال: ضحك ضحكاً))<sup>(5)</sup>.

ومثال ما عملت فيه العوامل مخففة ما ذكره في توجيه النصين الكريمين السابقين ﴿أَنْ لَعْنَهُ اللَّهُ﴾ و﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾.

قال ابو الفتح: ((اما من خفف ورفع فإنها عنده مخففة من الثقلية وفيها اضرار محذوف للتخفيف، أي أنه لعنة الله عليه، وانه غضب الله عليه فلما خففت اضرار اسمها وحذف))<sup>(6)</sup> ولعل الدارس يشعر بحيرة وهو يأصل لراي ابن جني في العامل فالتطبيق يخالف التنظير الذي تُخيل من خلاله -أي التنظير- ان ابن جني اراد هدم نحو الخليل وسيبويه والتأسيس لنحو جديد لكنه لم يجد سميماً<sup>(7)</sup> او كما ظن بعضهم ان رفضه للعامل كان كلياً وانه دعا الى استبداله بعامل اخر هو المتكلم<sup>(8)</sup> وقد حاول الدكتور حماسة ان يخفف من وطأة هذا التناقص بين القول والتطبيق فعزا ذلك الى أنه ((لا يعدو ان يكون خطرة ذكية من الخطرات التي تشور في الذهن ثم تمضي

(6) نفسه: ١٠٩/٢.

(1) النور: ٧.

(2) النور: ٩.

(3) المحتسب: ١٠٢/٢.

(4) النحل: ١٩.

(5) المحتسب: ١٣٩/٢.

(6) المحتسب: ١٠٢/٢.

(7) ينظر: ظهر الاسلام/ احمد امين: ١١٨/٢.

(8) ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٦٤.

ويبقى صاحبها على ما يدين به<sup>(٩)</sup> ونحن نضيف الى ما تفضل به الدكتور حماسة من ان ذلك قد يكون بتأثير من مذهبه الفكري - الاعتزال - إذ انه يتناغم وما قال به المعتزلة من نفي قدرة القضاء والقدر على خلق الافعال ومن ثم اقتصرت قضية خلق الافعال على العباد فكما نُفيت قدرة القضاء والقدر على خلق الافعال نفيت قدرة الالفاظ على احداث التغيرات المطلوبة في الكلام لكن ابن جني لم يكن وفياً لمقولته تلك ولعل مرد ذلك الى انه كان وفياً لاسلافه النحاة اكثر مما كان وفياً لرأيه إذ لم يشأ الخروج عن مألوف قروره.

ثالثاً: ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ):

يمثل ابن مضاء حلقة مهمة في تأريخ تيسير النحو العربي لما قدمه من افكار وطروحات حاول من خلالها - كما يعتقد - تنقيه النحو العربي مما لصق به من افكار ومعتقدات لا تمت اليه بصلة. ونحن هنا لا نناقش ابن مضاء في كل ما قاله في كتابه الرد على النحاة وإنما اخترنا منها ما له علاقة بموضوع البحث ونعني به العامل. ومن الجدير بالذكر ان دعوة ابن مضاء هذه لم تلق شهرة ولا ذيوفاً في عهد صاحبها وإنما بقيت حبيسة صفحات الكتاب الى وقت متأخر كتب لها فيه الذبوع والانتشار: ((إذ لم يحدث أي اثر في النحاة الذين جاؤوا بعده))<sup>(١)</sup> وانه في موقفه الرافض للعامل وما تبعه من حذف وتقدير وتعليل وتأويل كان مدفوعاً بتأثير من مذهبه الذي ينتمي اليه وهو المذهب الظاهري الذي ساد الاندلس وقت كان ابن مضاء قاضياً فيها.

فالمذهب الظاهري قام على اهدار القياس والتعليل، وعدم الخوض في التفاصيل والجزئيات والاعتماد على ظاهر القرآن والسنة في استنباط الاحكام الفقهية والشرعية.

(٩) العلامة الاعرابية: ١٧٠.

(١) النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل: ٤٢٩.

وصفه ابن حزم قائلاً: ((وذهب اهل الظاهر الى ابطال القول بالقياس في الدين جملة قالوا لا يجوز الحكم البتة في شيء من الاشياء كلها الا بنص كلام الله تعالى او نص كلام النبي (ﷺ) او ما يصح عنه عليه السلام من فعل او اقرار))<sup>(2)</sup>.

ويمثل هذا المذهب ردة فعل على ما ساد الاندلس من جهل ((وتجميد العقل عن الاجتهاد ما دام الامر كله للفقهاء وكتبهم وبعبارة اقرب انصرف العقول عن النصوص الى الظنون وعن الابداع العقلي في فهم القرآن والحديث الى الجدل وقوة الجافظة في استيعاب كتب الفروع تماماً كما هو الحال في النحو التقليدي))<sup>(3)</sup>.

لذا استمد ابن مضاء دعوته في رده على النحاة من فقه مذهب الذي يقف عند ظاهر النص ولا يتجاوز الى الخوض في التفاصيل والجزئيات فهو يرى ان النحو فهم للكلام المنطوق المنقول عن العرب. جاء في كتابه: ((واني رايت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانتها عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمّوا، وانتهوا الى المطلوب الذي ابتغوا، الا انهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما ارادوه، فتوعدت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الاقتناع حجمها))<sup>(1)</sup>.

فالنحوي في نظر ابن مضاء يجب ان ينظر الى النحو على انه صيانة وحفظ لكلام العرب من اللحن دون البحث في علله وعوامله واحكامه والاكتفاء في كل ذلك بما نطقت به العرب وعلى هذا الاساس بنى رفضه للعامل فهو منطلق في رفضه له من رفضه للتعليل والاكتفاء بتصوير النحو وصفاً للكلام المنطوق وقد اكد هذه الحقيقة في صدر كتابه قائلاً: ((فمن ذلك ادعائهم ان النصب والخفض والجزم لا يكون الا بعامل لفظي وان الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمراً) ان الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمر وانما احداثه ضرب. إلا ترى ان سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: ((انما ذكرت ثمانية مجار، لا فرق بين ما يحدثه ضرب من هذه الاربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شيء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا

(2) الإحكام في اصول الاحكام: ٥٥/٧.

(3) اصول النحو العربي/ محمد عيد: ٢٨.

(1) الرد على النحاة: ٧٢.

يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه<sup>(2)</sup> فظاهر هذا ان العامل احدث الاعراب وذلك بين الفساد<sup>(3)</sup>.

وقد اراد ان يتخذ من موقف ابن جني في العامل سنداً في دعواه قال: ((وقد صرح بخلاف ذلك ابو الفتح ابن جني. قال ابو الفتح في خصائصه: بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية اما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، انما هو للمتكلم لا لشيء غيره فاكّد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره وهذا قول المعتزلة. واما مذهب اهل الحق فان هذه الاصوات انما هي من فعل الله تعالى وانما تنسب الى الانسان كما ينسب اليه من سائر افعاله الاختيارية))<sup>(4)</sup> وهذا القول ان الاصوات هي من فعل الله تعالى يظهر ابن مضاء جبرياً خالصاً<sup>(5)</sup>.

فـ((الجبرية يعتقدون بان العباد ليسوا اصحاب الافعال وينسبون الخير والشر الى الله، وكانوا يرون ان نسبتها الى الانسان امر مجازي على خلاف المعتزلة<sup>(1)</sup> او القدريّة<sup>(2)</sup>)).

فالجبر: ((هو نفي الفعل حقيقة عن العبد و اضافته الى الرب))<sup>(3)</sup>.

والجبرية اصناف فمنهم الخالصة ومنهم المتوسطة والاولى ((هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل اصلاً))<sup>(4)</sup>.

ويبدو ان ابن مضاء يُنسب اليها والاخرى: ((هي التي تثبت للعبد فعلاً وقدرة غير مؤثرة اصلاً فاما من اثبت للقدرة الحادثة اثرّاً ما في الفعل، وسمي ذلك كسباً

(2) الكتاب: ١٣/١.

(3) الرد على النحاة: ٧٧.

(4) نفسه: ٧٧.

(5) ينظر مدرسة الكوفة: ٢٦٥، والعامل النحوي ونظرية الاقتضاء: ١٠٣.

(1) حاول بعض الباحثين ان ياصل لدعوة ابن مضاء برأي ابن جني فذهب الى أن ابن مضاء اتخذ من رأي ابن جني في العامل سنداً في دعوته الرافضة للعامل. ينظر: ابن مضاء القرطبي في الميزان: ٤٩١. والحقيقة ان ابن مضاء رفض قول ابن جني يظهر هذا جلياً من قوله: ((هذا قول المعتزلة واما مذهب اهل الحق فان هذه الاصوات انما هي من فعل الله)) لكنه ساق مقولة ابن جني ليسوغ لنفسه انه يمكن مخالفة النحاة.

(2) موسوعة الفرق: ٢٧٤.

(3) الملل والنحل: ٩٧/١.

(4) نفسه: ٩٨/١.

فليس بجبري))<sup>(5)</sup> ومؤسس هذه الفرقة الجهم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة التي تقول ان لا دخل للعبد في افعاله ومن اهم ما قال به القدرة الحادثة أي ((ان الانسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة، وانما هو مجبور في افعاله لا ولا قدرة له، ولا ارادة، ولا اختيار وانما يخلق الله تعالى الافعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب اليه الافعال مجازاً كما تنسب الى الجمادات، كما يقال: اثمرت الشجرة، واهتزت الارض وانبثت الى غير ذلك والثواب والعقاب جبر كما ان الافعال كلها جبر. قال: وإذا ثبت الجبر فالتكليف ايضاً كان جبراً))<sup>(6)</sup>.

ولا يهمننا هنا الرد على هذه المقالة فالعقل الانساني اكبر من ان يعتقد بمعتقد كهذا. لان العاقل يفرق بين افعال الانسان الاختيارية وافعاله الاضطرارية فالاولى حركات موجهة تخضع للعقل والمنطق والثانية غير ارادية ولا موجهة كالارتعاش الداخلي وقد وقفت اهداف سياسية وراء ظهور مثل هذه المقولات لا يتسع المجال لذكرها هنا. ولعل الشاغل الاكبر لمن يدرس ابن مضاء هو معرفة الروافد الفكرية التي شكلت رده للعامل وما يتصل به. والمشتراكات تبدو واضحة بين مقالة ابن مضاء ومقالة الجهم بن صفوان فالعمل الانساني معطل في نظرهما والانسان هو آلة الفعل والفعل ينسب اليه مجازاً فهو كالجمادات حين تنسب اليها الحركة مجازاً فالشجرة لا تتحرك بارادة وكذا الشمس والسماء والارض وانما تحرك بقوة خفية تمثلها الارادة الالهية وما نسبة الافعال الى كل هذه الا مجازاً فخالق الافعال واحد عند الاثنين وهو الله -جل وعلا- وانما يخلق الله تعالى الافعال فيه على حسب ما يخلق وعند ابن مضاء ان هذه الاصوات انما هي من فعل الله تعالى إذن القدرة او الارادة على تكون الفعل منتفية ولا مجال لها عند من يأخذ بمقالات الجبر.

وقد كان ابن مضاء صريحاً في موقفه من العامل لذا اعتمد القسمة الفلسفية في نظريته للعامل فعلاً العامل إما فاعلاً بارادة كالحوان، واما عاملاً بالطبع<sup>(1)</sup> كما تحرق النار ويبرد الماء وليس العامل واحداً من هذين الاثنين ولا فاعل عنده الا الله

(5) الملل والنحل: ٧٩/١.

(6) نفسه: ٩٨/١.

(1) ويبدو انه كان متأثراً بقسمته هذه بنحاة سابقين كالاتباري الذي سلب صفة التأثير عنها حين قال: ((لان العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالحرق للنار والاغراق للماء والقطع للسيف، وانما هي امارات ودلالات)) الانصاف: ٤٦/١، وينظر اسرار العربية: ٦٨.

تعالى، قال: ((ولا فاعل الا الله عند اهل الحق، وفعل الانسان وسائر الحيوانات فعل الله تعالى كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل.... واما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا الفاظها ولا معانيها لانها لا تفعل بارادة ولا بطبع)).<sup>(2)</sup>

وردّ قوله بدعوى أن ((هذه النتيجة التي انتهى اليها.... لا تُسلم اليها المقدمات فمن الصحيح ان العوامل النحوية لا تفعل بارادة ولا بطبع، ولكن ليس صحيحاً لان ذلك يعني انه لا تأثير لها، او لا عمل لها، كما يقرر النحاة، إذ ثمة فوارق بين العمل والفعل مثل ما بين التأثير والخلق من فوارق، وابن مضاء لا يتصور للكلمات تأثيراً في الكلمات لانه لا يتصور للانسان فعلاً وتأثيراً وهو بهذه الطريقة المذهبية المتعصية يرفض ان يناقش الظاهرة مناقشة موضوعية، لان الظاهرة -تقرر فيما تقرر- ان الحركات الاعرابية أثر يدل على وجود نظام لغوي محدود في التركيب اللغوي)).<sup>(3)</sup>

وبدافع من تعصبه المذهبي اراد أن ((يبطل العامل من النحو، لانه لا يتصور العامل الا شيئاً مشخّصاً له قدرة (الاحداث) لذا سماه في هذا النص (فاعلاً) وسمى اثره (فعلاً) واستلزم لعمله ان يكون فاعلاً بارادة او طبع بل لعله يذهب في تصوره ابعد من هذا فيتصور العامل ندّاً لله -تعالى شأنه- والامر الذي يوقعه في الحرج الديني ان لم يبطل القول به)).<sup>(4)</sup>

ومن مبطلات العامل عنده عدم وجوده لحظة وقوع الفعل كما هو الحال مع الذات الخالقة إذ يأتي الفاعل متأخراً عن فعله وهذا ما لا يقبله العقل والشرع على حد تعبيره جاء في كتابه: ((وأما القول بان الالفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، ولا يقول به احد من العقلاء لمعان يطول ذكرها.... منها ان شرط الفاعل ان يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث في الاعراب فيما يحدث فيه الا بعد عدم الفاعل، فلا ينصب زيد بعد (إن) في قولنا (إن زيداً) الا بعد عدم (إن)).<sup>(1)</sup>

وقد غالى ابن مضاء كثيراً في رأيه هذا فلا علاقة بين ما اراده النحاة وما يريده هو من العمل فالعامل عندهم ليس شيئاً مشخّصاً يعمل بطبع او ارادة وانما هو

(2) الرد على النحاة: ٧٨.

(3) الظواهر اللغوية في التراث: ٩٩.

(4) نظرية العامل في النحو العربي: ١٨١.

(1) الرد على النحاة: ٧٨.

مؤثر وجالب للعلامة الاعرابية ولا علاقة له بالخلق او اليجاد فمجال الخلق واليجاد غير النحو .

وقد قادت هذه النزعة الظاهرية المتطرفة الى ظهور فرق وتيارات متوسطة تبنت هذا المذهب لكنها لم تكن مغالية كما فعل ابن مضاء ومن قبله ابن حزم ومن هؤلاء الاشاعرة أو الاشعرية وهم اصحاب أبي الحسن علي بن اسماعيل الاشعري وقد قامت اراء هذه الفرقة على اركان اربعة ما يهمنها هو الركن الثالث الخاص بالافعال الالهية واصوله هي ((الله خالق افعال العباد، وافعال العباد مكتسبة، صدورها بإرادة الله، خلق الله وابداعه من الاحسان، جواز تكليف ما لا يطاق على الله))<sup>(2)</sup>.

والاشاعرة -كما اشرنا- نوع من الجبرية الا انهم اقل مغالاة منهم لذا يسمون بالجبرية المتوسطة ((حيث كانوا يقولون بنوع من الاختبار للانسان يسمونه كسباً ويقولون لو كان للانسان ارادة على اداء فعل، فإن الله تعالى هو الذي يخلق فيه الاقتدار على ذلك الفعل، أي: ان الله تعالى هو خالق افعال العباد وعلى الانسان كسبها واعتبر الاشعري ارادة الحق علة قريبة للفعل وارادة العبد علة بعيدة له.... وكان الاشعري يقول: ان قدرة العبد ملازمة لفعله ولا وجود لها قبله، كما ليس لها تأثير عليه، ومن هذا المنطق تُخلق للعبد قدرة مع الفعل ولا وجود لفعل دون قدرة ولا يرون مؤثراً في الوجود الا الله تعالى))<sup>(3)</sup>.

وقد وضع علماء الكلام فرقاً بين الكسب والخلق. فالكسب عندهم يختص بالانسان في حين يختص الخلق الذي هو بمعنى اليجاد بالله تعالى والاشاعرة مؤمنون بان افعال الانسان تتحقق بقدرة الله وليس للانسان تأثير في خلقها وإيجادها<sup>(4)</sup>.

ولكن الانسان لديه القدرة على التمييز بين افعاله، وافعاله حسب هذا المنظور تقسم على قسمين لا ثالث لهما: هما الاختيار والاضطرار، فالاضطرار خارج عن ارادة الفرد التكوينية اما الاختيار فداخل فيها قالوا: ((والعبد قادر على افعاله إذ الانسان يجد في نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الرعدة والرعدة وبين حركات الاختيار والارادة والتفرقة راجعة الى ان الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة

(2) موسوعة الفرق: ١١١.

(3) نفسه: ١١٣.

(4) ينظر المصدر نفسه: ١١٣.

متوقفة على اختيار القادر فعن هذا قال: المكتسب هو المقدور بالقدرة الحاصلة، والحاصل تحت القدرة الحادثة<sup>(1)</sup>.

وترتبط هذه الحالة بالارادة التكوينية أي الارادة الالهية المتعلقة بأفعال الانسان ((وقد تسمى الكونية ايضاً. لانها ترتبط بالجانب الكوني او التكويني من افعال الانسان وفحواها ان العبد لا يقع منه الا بارادة الله تعالى. ذلك ان الله تعالى إذا اراد وقوع الفعل تعلقت ارادته الحتمية بجميع مقدمات الفعل والتي منها الاختيار فيقع الفعل حتماً وعندما لا يريد تعالى وقوع الفعل من العبد يبطل بعض المقدمات فيعجز العبد عن ايقاعه فالعبد -هنا- دائماً مقهور في فعله تحت ارادة الله لان بيده الاختيار فقط الذي هو موجب من الله تعالى وباقي المقدمات خارجة من يده، فإن تمت واختار العبد وقع الفعل والا فلا<sup>(2)</sup>.

إذ لا يصح الفصل بين ارادة الله تعالى وبين ارادة العبد في تكوين الفعل وكسبه لان العمل الانساني الارادي ((التقاء قدرات وارادات بين الله والانسان دون تفاوت بين قدرة الله وقدرة الانسان وبين ارادة الله وارادة الانسان ايضاً<sup>(3)</sup>)).

وقد اختلف الماتريديه مع الاشاعرة في هذه القضية فالماتريدي يرى ((ان هذه القدرة تليق بكل عمل ويكون الانسان قادراً ان يوجه قدرته كيفما يشاء، واما ان تكون القدرة مخلوق الله، فهي نتيجة عامة لهذه المسألة، إذ كل ما يصدر عن الانسان فهو مخلوق الله<sup>(4)</sup>)).

وهذا التصور قادهم الى المساواة بين الخلق والكسب في حين فرق اخرون بينهما كما مر بنا فالكسب عندهم هو الخلق قالوا: ((الكسب هو الخلق، وهو ليس شيئاً يوجد الانسان من العدم بل هو يحصل من مادة سابقة- وهذا خلاف قول الاشعري الذي يرى بان الله يخلق قدرة الانسان من العدم<sup>(5)</sup>)).

واستدلوا على صحة ما ذهبوا اليه بالمبدأ القائل ان الانسان لو لم يكن قادراً على خلق افعاله لما استحق الثواب والعقاب قالوا: ((لو لم يكن الانسان مختاراً في

(1) الملل والنحل: ١٠٩/١-١١٠.

(2) خلاصة علم الكلام، عبد الهادي الفضلي: ٢٣.

(3) تقويم الفكر النحوي: ٢٤١.

(4) موسوعة الفرق: ٤٣٧.

(5) نفسه: ٤٣٧.



ارادته، فلا جب ان يكون مستحقاً للثواب والعقاب، لان القدرة التي يستعملها لتحصيل الاثنين هي من افعال الله كما يعتقد الاشعري<sup>(1)</sup>.

والله سبحانه وتعالى اكرم من يكلف عبداً بفعل الاساءة ثم يحاسبه على ذلك الفعل. وهنا يلتقي ابن مضاء في نظرتة الى الغاء العامل اعتماداً على سلب الالفاظ القدرة على احداث التغييرات المطلوبة مع الظاهرية الذين سلبوا العبد القدرة على خلق الافعال فنسبوا ذلك كله الى الله -جل وعلا-.

---

<sup>(1)</sup> موسوعة الفرق: ٤٣٨-٤٣٩.

## النتائج والتوصيات:

توصل البحث الى جملة من النتائج والتوصيات منها:

١. يُعدّ مفهوم العامل بالشكل الذي تناقلته كتب النحو مفهوماً غريباً عن النحو العربي لان هذا الفهم لم يكن موافقاً لطبيعة الدراسات النحوية الواجب فيها مراعاة روح اللغة وطبيعة الناطقين بها.
٢. شهدت نظرية العامل النحوي انحرافاً واضحاً بعد الخليل وسيبويه فلم يعد العامل عنصر بناء وربط بين عناصر التركيب كما كان عندهما، وانما هو جالب للعلامة الاعرابية بل الخالق لها كما فهم ذلك بعض النحاة.
٣. كان من اهم الاسباب التي وقفت وراء هذا الفهم هو التأثر بالعلوم والثقافات غير اللغوية مثل علم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام ولا سيما ان اغلب المشتغلين بالنحو هم من المناطق والفلاسفة والمتكلمين.
٤. غدت فكرة العامل عند الخالفين لسببويه روافد فكرية مختلفة فمبدأ العلة الفلسفية كان الغالب على هذا الفهم. في حين أثرت افكار الاعتزال وخصوصاً ما يتعلق منها بخلق الافعال على توجيه العامل عند بعضهم الآخر. في حين طغت افكار اهل الظاهر على من قال بالعامل التوفيقي.
٥. حاول بعض الدارسين الربط بين نظرة المعتزلة واهل الظاهر للعامل فعدّ الثاني مكملًا لما جاء به الاول. والحق ان المفترقات كانت اكثر من المشتركات بينهما فالاول اعطى المتكلم حرية التغيير في الحركات الاعرابية في حين سلب الثاني هذا الحق وجعله مقتصرًا على ذات الله سبحانه.
٦. اثبت البحث ان ابن جني كان مسبوقاً في مقولته بالعامل الانساني كما يحلو للبعض ان يسميه، إذ ان هناك نصاً يؤكد أسبقية الزجاج في هذا الشأن.
٧. ومثلما لم يكن ابن جني سباقاً الى رأيه كذلك كان ابن مضاء القرطبي فقد أخذ الاخير اراء القدماء وطورها والبسها حلة ظاهرية فكانت الرد على النحاة.
٨. ان اختلاف النحاة في فهم العامل راجع الى اختلاف مشارب النحاة الفكرية فكل فهم العامل بتأثير من افكار المذهب الذي يعتقده ويتبناه ومثلما خرج البحث بنتائج خرج بتوصيات لعل الاخذ بها يخفف من النظرة المتطرفة للعامل عند الرافضين له من اهمها:

٩. الرجوع إلى رأي سيبويه والاختذ به وذلك بعد العامل عنصر بناء وربط للعناصر داخل التركيب النحوي لا على أساس انه الجالب للعلامة الاعرابية او الموجد لها.
١٠. عدم الايغال في تحكيم العامل في كل قضايا اللغة والنحو وربط الظواهر الاعرابية المختلفة للاسماء والافعال بالعوامل اللفظية او المعنوية لان ذلك يؤدي الى كثرة التأويل والحذف بما لا يتوافق والمعنى المقصود.
١١. جعل الاعراب وهو اثر العامل قرينة من القرائن التي يتوصل من خلالها الى فهم المعنى المقصود وعدم النظر الى الاعراب على انه الطريق الموصل الى فهم المعنى. لانه في بعض المواضع يترخص بالاعراب عند ظهور المعنى وآمن اللبس.
١٢. توجه الاهتمام بالقرائن الاخرى سواء اكانت مقالية ام مقامية. فيجب النظر الى قرينة السياق والتبعية والتخصيص فغاية المتكلم هي اىصال المعنى المقصود وغاية المتلقي هي فهم هذا المعنى من خلال الاستعانة بما لديه من خبرات وظروف وملابسات صاحبت النص.
١٣. الانطلاق في دراسة النحو من المعنى الى المنى وليس العكس وعدم الاهتمام بالجانب الشكلي من اللغة على حساب المعنى لان توجيه الاهتمام الى المعنى يجعل عملية التعلم ايسر من المنهج القائم على فكرة الاعراب والعامل.

**In the name of Allah, the Most Merciful, the Most Gracious.**

**Peace and Blessings on his Prophet and his Progeny.**

**Reading the Origins of the Grammatical**

**Terms// Al-9aamil/ as an Example**

**Similar to all types of knowledge that spread in Arabic, Grammar was influenced by different sciences outside it: like philosophy, the oligy, and logic. This is related to different reasons, mainly the fact that the intellectual production whatever it results from action and environment which made those who work in certain field work at other fields as well.**

**Thus, these different fields of knowledge influenced the terms, divisions and categories of Arabic Grammar. This research investigates one of these origins that dominated/ Al-9aamil/ and/ Al-Ma9muul/ that follows it. Different grammarians looked at/ Al-9aamil/ differently; some presented it from a pure linguistic point of view, others presented it in the light of certain philosophic influences.**

**In the last way, they limited the meaning of/ Al-9aamil/ to the use of presenting the Ultimate, Ala'ah who directs all other action and from this stemmed words.**

**المصادر**

• ابن جني النحوي، د. فاضل السامرائي، دار النذير - ١٩٦٩ م.

- ابن مضاء القرطبي في الميزان. د. عائد كريم الحريزي. مجلة كلية الدعوة الإسلامية/ العدد السابع عشر.
- الإحكام في اصول الأحكام، ابن حزم، القاهرة - ١٩٤٧م.
- احياء النحو، ابراهيم مصطفى، دار الأفاق العربية - ٢٠٠٣م.
- اساس البلاغة. جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ). دار صادر - بيروت.
- اسرار العربية، ابو بركات محمد بن سعيد الاتباري (ت ٥٧٧ هـ)، تح: محمد بهجت البطار، مطبوعات المجمع العلمي دمشق.
- اصول النحو العربي، في نظر النحاة وراي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عبد، القاهرة، عالم الكتب - ١٩٧٣م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الاتباري، دار احياء التراث العربي.
- البحث اللغوي عند العرب، احمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة السادسة.
- تقويم الفكر النحوي، د. علي ابو المكارم، دار الثقافة - بيروت. د.ت.
- الخصائص، ابن جني [ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)] تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية - بغداد ١٩٩٠م.
- خلاصة علم الكلام، عبد الهادي الفضلي، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٨م.
- دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية - بغداد ط ١ ١٩٩٩م.
- الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي، تح: د. شوقي ضيق، دار المعارف.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: احمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ)، تح: احمد محمد الخراط، مطبعة دار القلم - دمشق، الطبعة الثالثة (٢٠٠٢م).
- شرح كتاب سيبويه [ابو سعيد السيرافي ت ٣٦٨ هـ] تحقيق: احمد حسن مهدي، علي سيد علي، الطبعة الاولى - دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- شرح الكافية في النحو، الهني الاسترابادي، ت (٦٨٦ هـ) بيروت - دار الكتب العلمية.
- شرح المفصل، ابن يعيش: [موقف الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)] عالم الكتب - بيروت.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي ابو المكارم. القاهرة الحديثة للطباعة (١٩٦٨م).
- ظهر الاسلام، احمد امين لجنة التأليف والنشر والترجمة.
- العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب.
- العلل في النحو، الوراق [ابو الحسن محمد بن عبد الله (ت ٣٨١ هـ)]. دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان دار الفكر دمشق - سوريا.
- العين، الفراهيدي. [ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد (ت ١٧٥ هـ)]، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. ابراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- الفرق الإسلامية، ذيل كتاب شرح المواقف للكرماني (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: سليمة عبد الرسول مطبعة الارشاد - بغداد ١٩٧٣م.
- في اللغة والادب، د. ابراهيم بيومي مذكور، دار المعارف، ١٩٧١م.

- قضايا نحوية. د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي ابو ظبي - الامارات.
- الكتاب، سيبويه، [ابو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)] تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
- لسان العرب، ابن منظور [ابو الفضل جمال الدين (ت ٧١١هـ)]، دار صادر - بيروت.
- المحتسب في تثبيت وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابن جني: [ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٩ هـ)] تحقيق: علي النجدي ناصف واخرون، القاهرة ٢٠٠٤م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي: [جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ)] صححه وخطه فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، الطبعة الاولى، (٢٠٠٣م) دار الفكر.
- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه، د. غالب المطلبي، د. حسن عبد الغني، بحث مجلة الورد، العدد الثالث لسنة ١٩٩٩م.
- الملل والنحل الشهرستاني [ابو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ)] تحقيق: امير علي مهنا. علي حسن فاعور، دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- موسوعة الفرق الاسلامية، د. محمد جواد مشكور، مجمع البحوث الاسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٩٥م.
- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان عوض محمد العبيدي منشورات جامعة قار يونس، ١٩٨٩م.
- نظرية العامل في ضوء كتاب سيبويه: سعيد احمد طالب البطاطي، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٢م.